ورقة تقدير موقف

العنف في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل:

في ضرورة أن يحمي المجتمع نفسَه من القانون لا بالقانون

لينا أبو الحلاوة

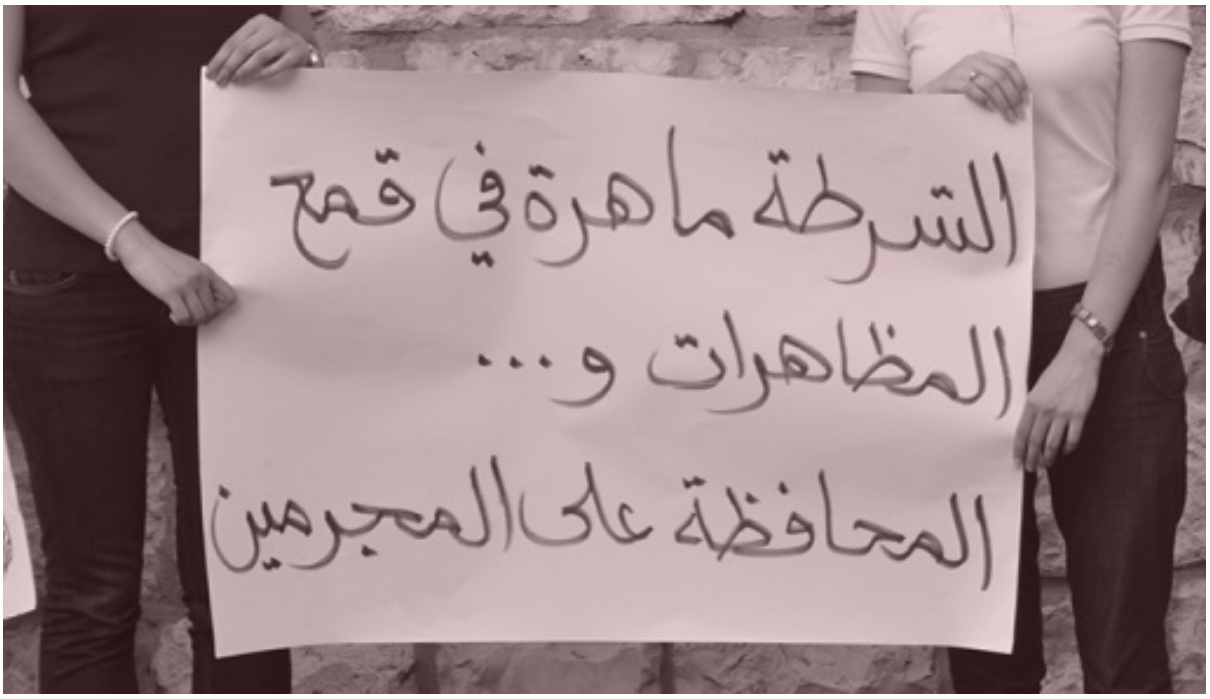

توطئة

يبدو جليًّا أنّ مقولة تنامي ظاهرة العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل المحتلّ ليست محلَّ خلاف بين من يلاحظ القضيّة صحفيًّا أو بحثيًّا. إلّا أنّ مجال توصيف هذه الظاهرة وتحليلها من حيث الأسباب والسياقات بصورة أو بأخرى، ولا سيّما في ظلّ قلّة الأبحاث الأكاديميّة التي تتناول هذه الظاهرة بالبحث المتعمّق، إذ ما زالت دراستها تنحصر -إلى حدّ ما- في المجالين الصحفيّ والإحصائيّ. حسب أحدث المعطيات حول جرائم القتل والعنف المتفشّية في الداخل، بلغ إجماليّ عدد القتلى في الوسط العربيّ من يوم 2000/1/1 حتّى 2017/1/22 1180 ضحيّة[1]. ورغم أنّ نسبة العرب من سكّان "إسرائيل" لا تتعدّى 20%، فنسبتهم في قضايا القتل العامّة في الدولة هي 67%، والأهمّ من ذلك أنّ 85% من الجرائم لم يُفَكّ لغزها، أي عُرِف المقتول ولم يُعرف القاتل.[2]

إجرائيًّا، سوف أتناول ظاهرة العنف التي تمارَس داخل الوسط العربيّ دون تحديد الفئة العمْريّة أو الجندريّة المستهدَفة؛ إذ تحيل ظاهرة العنف في هذه الورقة إلى جرائم القتل بين أفراد المجتمع الفلسطينيّ في الداخل التي بدأت تتشكّل كظاهرة ملحوظة في حدود عام 2005 وأخذت تستشري بقوّة في عام 2009 مع انتشار السلاح المرخَّص وغير المرخَّص[3]. ومع ذلك، تستشهد الورقة بحالات عنف واقتتال حدثت في القرن الماضي في سياق مَوْضَعة الظاهرة في إطار نظريّ يتناول العلاقة بين الشرطة الإسرائيليّة وَ"المواطنين" العرب. إذ تتبنى المقولة التأسيسيّة للورقة على فكرةٍ مُفادُها أنّ تغذية العنف في الوسط الفلسطينيّ في الداخل هي ممارسة بنيويّة في النظام الاستعماريّ، النظام الذي يعمل ضمن آليّات عديدة يمثّل القانونُ وجهازُ الشرطة أحدَ أبرز جوانبها حضورًا.

نلتزم في هذه الورقة بوضع كلمة "مواطنين" بين مزدوجين، نظرًا لمقادير الإشكالات والشوائب العديدة التي تحيط بمفهوم المواطَنة العربيّة الفلسطينيّة في "إسرائيل"؛ وذلك أنّ الفلسطينيّين في الداخل يتموضعون "ضمن حقول سياسيّة – قوميّة - مدنيّة متشابكة ومتناقضة، دون أن يكونوا جزءًا كاملًا من أيّ منها، بل إنّ استدماجهم في هذه الحقول يجري على أساس "استثنائهم" من القاعدة ومَوْضَعتهم بنيويًّا على عتبة الحقول السياسيّة والقوميّة والمدنيّة، سواء أكان ذاك بمقارنتهم مع سائر الجماعات الفلسطينيّة، أم بمقارنتهم في الحقل المدنيّ داخل المستعمرة مع جماعة المواطنين اليهود".[4]

عن تأطير العلاقة بين الشرطة وَ"المواطنين" العرب

تتناول معظم الأدبيّات أحداث أكتوبر عام 2000 بوصفها مرحلة مفصليّة في إعادة تشكيل العلاقة بين الفلسطينيّين في الداخل والشرطة الإسرائيليّة، حيث استُشهد آنذاك 13 "مواطنًا" فلسطينيًّا برصاص الشرطة خلال قمعها المظاهرات في مناطق الجليل والمثلّث، المظاهرات التي جرت ضمن الهبّة الفلسطينيّة الشاملة بعد دخول شارون المسجد الأقصى بمرافقة ألف شرطيّ. وقد شُكِّلت بعد تلك الاحداث، وبضغط من هيئات شعبيّة فلسطينيّة، لجنةُ تحقيق رسميّةٌ عُرِفت باسْم لجنة "أور" (نسبة إلى القاضي تيودور أور الذي ترأّسها)، أقرّت بعدم وجود أيّ مبرّر لقتل 13 شابًّا وأنّه جرى استخدام القنّاصة خلال تلك الأحداث لتفريق المظاهرات وذلك لأوّل مرّة منذ عام 1948، بصورة مخالِفة للقانون.[5]

---

* نتوجه بالشكر للدكتور أحمد أمارة على مرافقته الأكاديمية خلال كتابة الورقة.
** طالبة للقب الماجستير في برنامج دراسات إسرائيل- جامعة بير زيت.
[1] زميرو، حمدان. (2017، 22 كانون الثاني). إحصائيات ليوم 22/01/2017. مركز أمان. مستقاة بتاريخ (30/01/2017).
[2] جاء ذلك خلال جلسة عقدها مركز أمان عام 2016 تحت العنوان: "العنف وفوضى السلاح في المجتمع العربيّ". مركز أمان. مستقاة بتاريخ (30/01/2017).
[3] علي، نهاد. 2014. **إرهاب مدنيّ: الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل**. حيفا: جامعة حيفا. ص95.
[4] غانم، هنيدة. 2016. من الدولة إلى الوطن: الفلسطينيّون في الداخل وإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطينيّ. ضمن أوراق المؤتمر السنويّ الخامس. رام الله: مسارات.
[5] عدالة. (2012، 23 أيّار). أكتوبر 2000. عدالة. مستقاة بتاريخ (30/01/2017).

وقد بيّنت التقارير المنبثقة عن تلك اللجنة أنّ الفلسطينيّين لا يثقون بأنّ الشرطة تتعامل مع الأقلّيّة الفلسطينيّة كجهاز قانون يُفترض فيه توفير الأمن، بل يرَوْن فيه جهازًا سلطويًّا هدفه قمع أيّ حراك سياسيّ من قِبَلهم. في المقابل، تدّعي الشرطة أنّها ترى "المواطنين" الفلسطينيّين أفرادًا غير مخلصين للدولة ولأجهزتها القانونيّة.[6] كذلك بيّنت ملخّصات اللجنة النزعةَ التمييزيّة لدى الشرطة الإسرائيليّة في تعاملها مع الفلسطينيّين على مدار سنوات طويلة، وأشارت إلى وجوب إجراء "إصلاحات" في النظام الشرَطيّ، وكان هناك تعويل على توصيات تلك اللجنة بأن تخرج الى حيّز التنفيذ، لكن تلك الآمال تبدّدت حين نشرت وحدة التحقيق مع الشرطة ("ماحَش") عام 2005 تقريرًا ينصّ على أنّه لا مجال لتقديم لائحة اتّهام في أيّ من حوادث القتل الـ13، وفي عام 2008 تبنّى المستشار القضائيّ للحكومة توصيات "ماحَش" وأغلق الملفّات.[7] وقد أكّد ذلك على منظوميّة العنف داخل الأجهزة القانونيّة -وأبرزُها الشرطة- في تعاطيها مع "المواطنين" الفلسطينيّين.

على الرغم من ذلك، تحاول العديد من الأدبيّات، ولا سيّما تلك الإسرائيليّة،[8] تجاوُزَ تلك المقولة المتعلّقة ببنيويّة العنف داخل جهاز الشرطة، وتفترض أنّ من شأن تلك الإصلاحات التي نصّت عليها لجنة أور أن تحسّن الأداء الشرَطيّ تجاه الأقلّيّة الفلسطينيّة وتعزّز الثقة بينهما، مع أنّها تنطلق من إطار نظريّ (يخصّ الأداء الشرَطيّ في دولة مقسّمة إثنيًّا) يؤكّد أنّه في ظلّ العلاقة المشحونة وغير الموثوقة بين الشرطة والأقلّيّات، في الغالب تذهب الإصلاحات التي يدّعيها جهاز الشرطة في اتّجاه لا يلبّي الاحتياجات الأساسيّة لهم، بل على العكس من ذلك تنقلب ضدّهم. وفي حالة الأقلّيّة الفلسطينيّة في الداخل، تجلّت الآثار السلبيّة لتلك "الإصلاحات" في تفاقُم ظاهرة العنف وجرائم القتل منذ عام 2005، وهو ما سأدلّل عليه لاحقًا.

وفي أبحاث أخرى،[9] يجري الاشتغال على توصيف الإشكاليّة في علاقة "المواطنين" الفلسطينيّين مع الشرطة الإسرائيليّة من خلال مَوْضَعتها في سياق تبايُن سياسيّ وثقافيّ برزت حدّته بعد أحداث أكتوبر عام 2000، وتقترح وَفْق هذا الإطار أن يكون التعديل في تركيبة جهاز الشرطة بما يعكس تلك "التعدّديّة الثقافيّة" والتبايُنات السياسيّة من أجل إحقاق القانون بصورة أكثر عدلًا، وبذلك توضع المنظومة القانونيّة وأجهزتها بمرتبة عُليا لا غبار عليها على نحوٍ يتجاهل حقيقة أنّ وظيفة تلك الأجهزة تشديد الرقابة على الأقلّيّات من جهة، وتجاهل احتياجاتهم الحقيقيّة من جهة أخرى.

إنّ المقولات التي تعتبر أحداث أكتوبر عام 2000 نقطةً مؤسِّسة لنشوء العلاقة المتوتّرة وانعدام الثقة بين "المواطنين" الفلسطينيّين في الداخل والشرطة الإسرائيليّة، تلك مقولات اختزاليّة تتجاوز حقيقة أنّ جهاز الشرطة لن يخرج عن إطار الدولة الاستعماريّة التي ترمي إلى محو وجود الفلسطينيّين السياسيّ والثقافيّ وشرذمته، وفي الإمكان التدليل على ذلك من خلال استحضار شواهد تاريخيّة تبيّن كيف يرمي رجال الشرطة أدواتهم القانونيّة الضابطة ويمارسون دَوْر المتفرّج وأحيانًا "الداعم" حين يصبح الأمر متعلّقًا باقتتال وعنف داخليَّيْن بين الفلسطينيّين، بما يمكن تأطيره نظريًّا في سياسة ازدواجيّة الممارسة الشرَطيّة تجاه الأقلّيّات[10]. "under policing" أي غياب الشرطة وتجاهلها لدَوْرها في سياق الشؤون الداخليّة، في مقابل "over policing" وهي الحالة التي تبالغ فيها الشرطة في استخدام أدوات الضبط التي تتحوّل إلى قمعيّة إذا خرج الأفراد عن نطاقهم الاجتماعيّ الضيّق. ومن هنا تشتغل هذه الورقة في وصف عنف الشرطة تجاه الفلسطينيّين كجزء من السيطرة الكولونياليّة عليهم.

---

[6] لجنة التحقيق الرسمية في المواجهات بين قوات الأمن وبين مواطنين إسرائيليين في أكتوبر 2000. (2003). تقرير. القدس. (باللغة العبرية) مستقاة بتاريخ (2017/01/30).

[7] عدالة. مصدر سابق.

[8] Ben-Porat, Guy & Shlomo Mizrahi. (2012). The challenge of diversity management: Police reform and the Arab minority in Israel. **Policy Sciences : September**.

[9] Hasisi, Badi. (2008). Police, Politics, and Culture in a Deeply Divided Society. **The Journal of Criminal Law and Criminology. Spring**. pp. 1119-1145

[10] Ben-Porat, Guy & Shlomo Mizrahi. Ibid. P1

حول تفسيرات العنف

ليس من السهل تعريف ظاهرة العنف بالاتّفاق على حدّ جامع مانع، خاصّة إنْ كنّا نتناول هذه الظاهرة في مجتمع أقلّيّاتيّ داخل دولة استعماريّة، حيث تتداخل تفسيرات العنف بين عوامل اجتماعيّة لها علاقة بثقافة ذلك المجتمع وقيمه وعوامل خارجيّة متعلّقة بممارسات الدولة، مع التأكيد على أنّ لكلّ منها تأثيرًا على الأخرى.

كذلك تشير الدراسات إلى استمراريّة استفحال العنف في المجتمع العربيّ في مقابل انحساره وتراجُع نسبته في المجتمع اليهوديّ في نفس أنواع الجريمة. هذه الحقيقة أفرزت تفسيرات مختلفة لقضيّة العنف يبرز تناقضها إذا قسمناها إلى اتّجاهين، الأوّل يجري تبنّيه في المجتمع الفلسطينيّ، وهو متعلّق بالمكانة الهامشيّة التي يحتلّها العرب في "إسرائيل" والإهمال المقصود من قِبل الأجهزة القانونيّة (والشرطة على وجه الخصوص) التي تعتقد أنّه "مَهْما استثمرت الدولة والشرطة من جهود لمكافحة الجريمة فلن تأتي بالنتائج المرجوّة لاعتقادهم أنّ الجريمة متواجدة عميقًا في ثقافة العرب".[11] وعن سؤالهم بشأن تقصيرهم في مواجهة الجريمة في المجتمع العربيّ، يُحال الأمر -في الغالب- إلى ضعف أداء القيادات المحلّيّة في التواصل مع الشرطة أو إلى العامل الثقافيّ الدينيّ، تمامًا كما جاء في تصريح صحفيّ للناطق بلسان مديريّة الشرطة للوسط العربيّ الضابط عيران شكيد: "النواة الصُّلبة لكلّ أعمال العنف موجودة في القرى العربيّة الإسلاميّة".[12]

على نحوٍ ما أشرنا في البداية، العوامل المؤدّية إلى العنف متداخلة ومتشابكة؛ فالاتّجاه التفسيريّ الذي يُلقي باللوم على الدولة قد يصاغ بصورة سطحيّة ذات بعد واحد، وقد يصاغ بصورة تنظر إلى الأسباب المجتمعيّة وأنماط التربية والثقافة على نحوٍ لا ينفصل عن العوامل السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، والتي مَرَدُّها إلى مكانته السياسيّة في "إسرائيل"، وهي مكانة تدلّ على "عنف الدولة البنيويّ والمنعكس في تهميش الفلسطينيّين على كافّة المستويات، أهمّها سياسات تضييق الحيّز والمكان والتهجير التي تتّخذ أشكالًا وأسماءً مختلفة، كالتطوير والتجميل، والتي تهدف إلى تهويد المكان والتي تخلق بدَوْرها لدى الأفراد حالات من الإحباط تدفع باتّجاه العنف كحالة من التنفيس".[13]

وفي سياق قريب، يؤطّر راسم خمايسي ظاهرة العنف المجتمعيّ في الوسط العربيّ في الداخل ضمن مركّبين، الأوّل متعلّق بعمليّة التمدُّن التي يمرّ بها المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في البلاد، والثاني متعلّق بعمليّة التخطيط القرويّ والحضريّ.[14] ويكمن ادّعاؤه الأساسيّ في أنّ ظواهر العنف المجتمعيّ ازدادت وتبدّلت أنماطها في مرحلة الانتقال من المجتمع القرويّ إلى حالة التمدُّن "المشوَّه". وذلك أنّ صيرورة التَّمْدين أوقعت الوسط العربيّ في فخّ يشخّصه خمايسي بثلاث ميزات: "صراع بقاء فرديّ، وإقصاء ذاتيّ من المشاركة الفعّالة في الحيّز العامّ، وقبول غير معلن لحالة الوصاية والبقاء في الظلّ تخوُّفًا من المشاركة". بالموازاة مع ذلك، حدثت تغيُّرات في مبنى الاقتصاد، من الاقتصاد الزراعيّ التقليديّ الذي كان يعتمد على جهود الجماعة والعائلة إلى اقتصاد صناعيّ وخدماتيّ وتجاريّ يعتمد -في أساس ما يعتمد- على مبادرة الفرد. وإنّ بروز النزعة الفرديّة تلك أدّى في نهاية المطاف إلى زعزعة النظُم الاجتماعيّة التي كانت قائمة سابقًا[15].

من جانب آخر، إنّ الحالة الوسطيّة "بين القرية والمدينة" التي يعيشها الفلسطينيّون في الداخل تنعكس بصورة سلبيّة على كيفيّة إدارة العنف، فهناك نوع من الدمج والخلط غير المدروس بين الأدوات التقليديّة في حلّ النزاعات المتمثّلة في "الصلحة" والأدوات

---

[11] علي، نهاد. مصدر سابق. ص. 10
[12] سويطي، حسن. (2016، 15 تموز). العنف وفوضى السلاح في المجتمع العربي والعلاقة بوجود الشرطة ونشاطها. **الصنارة**. مستقاة بتاريخ (2017/01/30).
[13] جدل. (2010). كلمة العدد "عنْفُنا مرآةٌ لعنف الدولة ولمفاهيم تشرّع العنف". **مجلّة جدل**. العدد السادس. حيفا: مدى الكرمل.
[14] خمايسي، راسم. (2014). التمدُّن والتخطيط الحيّزيّ وتبعاتهم على واقع العنف الاجتماعيّ. لدى: نهاد، علي. (مؤلف). **إرهاب مدنيّ: الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل**. حيفا: جامعة حيفا. ص 15.
[15] خمايسي. مصدر سابق. ص 17.

الحديثة المرتبطة بالتوجُّه إلى الشرطة والقانون.[16] ومن المهمّ أن نذكر في هذا السياق أنّ ما يزيد عن 65% من "المواطنين" العرب يعيشون في بلدات تُعْرف كلّ منها بأنّها مدينة وسطيّة.[17]

لا يمكننا فهم نشوء حالة المدينة الوسطيّة بمعزل عن سياسات التخطيط الهيكليّ للمدن والقرى، أو بالأحرى العنف التخطيطيّ للحيّز الفلسطينيّ والذي يترك آثاره بالضرورة على حالة العنف المجتمعيّ؛[18] إذ تبيّن العديد من الأدبيّات كيف تعمل الأجهزة القضائيّة والتشريعيّة والتخطيطيّة على خلق حيّز يسيطر على المميّزات والسيرورات الديموغرافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة في منطقةٍ ما وَفق اعتبارات إثنيّة، تضمن السيطرة على الأقلّيّات والمجموعات المستضعَفة والتمييز ضدّها.[19] فإن ذلك يعني أنّ السياسات التخطيطيّة الإسرائيليّة ترمي إلى تضييق الحيّز المكانيّ على العرب قدر المستطاع. وهو ما يتمثّل أيضًا في سياسة هدم البيوت "غير المرخَّصة"، بالإضافة إلى فرض تخطيط مستورد غريب من قِبل السلطات الحكوميّة على نسيج البلدة العربيّة، فضلًا عن غياب الحيّز العامّ، مثل الساحات والحدائق العامّة والملاعب.[20]

في تحليلنا لظاهرة العنف في الوسط العربيّ، من المهمّ أن نتنبّه إلى تطوُّرها على المستوى النوعيّ لا الكمّيّ فحسب؛ إذ يمكن توصيف الحالة اليوم بأنّها "حالة انفلات: انخفض فيها عنف السلطة الاجتماعيّة والتربويّة، وارتفع فيها عنف الفئات المحبَطة والضائعة، ولا سيّما عنف الشباب، وهو في طبيعته عنف منزاح ليس له علاقة بمصدر الإحباط الحقيقيّ الذي غالبًا ما يكون مرتبطًا بالتمييز القوميّ والفقر".[21]

على صعيد آخر، تبرز لدينا مقاربات أخرى حول البيئة الحاضنة للعنف في الداخل تُحيل إلى التقسيمات الطائفيّة والدينيّة بين "المواطنين" العرب في الداخل ("مسلمين؛ مسيحيّين؛ دروز") التي تحاول المنظومة الاستعماريّة ترسيخها ضمن مجموعة من الممارسات الظاهرة والخفيّة تشكّلُ الأجهزةُ القانونيّة -وبخاصّة الشرطة- إحدى أهمّ أدواتها. من خلال مشاهدة عينيّة ودراسة بحثيّة،[22] يستحضر مجيد شحادة قضيّة العنف في الداخل من خلال تتبُّع أحداث مباراة لكرة القدم عام 1981 بين فريقين من منطقة الجليل تحوّلت إلى ساحة من العنف قُتل خلالها شخصان وأصيب كثيرون باستخدام أسلحة ناريّة وسكاكين. الفريق الأوّل من قرية كفر ياسيف التي تعيش فيها أغلبيّة مسيحيّة، والثاني من جولس وهي قرية درزيّة. وبما أنّ "الطوشة" أوقعت قتلى، فهذا يعني بالضرورة أنّها لم تنتهِ بانتهاء المباراة، وخاصّة أنّ حالة من التوتّر كانت تشوب العلاقة بين أهالي البلدين سابقًا. فبعد ثلاثة أيّام من وقوع الحدث، شنّت مجموعة مسلّحة من أهالي قرية جولس هجومًا قاسيًا على قرية كفر ياسيف، أوصل النزاعَ إلى مرحلة حرجة في ظلّ أنّ الشرطة وقفت متفرّجة آنذاك ولم تستجب لمطالب أهالي قرية كفر ياسيف بإحضار عناصر شُرَطيّة للبلدة بغية حمايتها. ومن خلال سرد تفاصيل الأحداث من حيث دَوْر السلطات المحلّيّة والشرطة الإسرائيليّة في التعامل مع ذلك النزاع، يتكشّف لنا عمق المأزق الذي يعيشه "المواطنون" العرب على صعيدَيْن؛ الأوّل له علاقة مباشرة بنفاق المنظومة القانونيّة الإسرائيليّة، والثاني مرتبط بعجز المنظومة المجتمعيّة عن إدارة نزاعاتها بسبب ضياعها بين التعويل على القانون والشرطة من جهة، والقانون العشائريّ من جهة أخرى.

القانون والشرطة والعنف

حين نستحضر القانون والعنف في آن واحد، فإنّنا نحيل بالضرورة إلى أدوات ممارسة السلطة والضبط في سياق الدولة الحديثة والاستعماريّة؛ وذلك أنّ القانون في جوهره لا يحمل مكامن السلطة بقدر ما هو مبرّر لأنْ تقوم الدولة باحتكار العنف بالإضافة إلى كونه شكلًا من أشكال ممارسة العنف بصورة مقْنعة وغير فظّة. حسب المنظور الفوكويّ، تأخذ الفوارق الاجتماعيّة والامتيازات واللامساواة شكلَ الشرعيّة من خلال التلاعب بالقانون[23] ضمن آليّة تعمل على تصنيف الأفراد في المجتمع في قوالب هُويّاتيّة تبتغي،

---

[16] Shihade, Magid.(2011). **Not just a soccer game: colonialism and conflict among Palestinians in Isreal**. Syracyse university press.:USA. P14

[17] خمايسي. مصدر سابق. ص19.

[18] المصدر السابق. ص 24.

[19] مكان. (2006). المقدمة. **مجلة مكان**. العدد الأول. حيفا: عدالة. مستقاة بتاريخ (30/01/2017).

[20] خمايسي. المصدر السابق. ص25.

[21] دويري، مروان. (2010). قراءة منظوميّة للعنف في مجتمعنا. **مجلّة جدل**. العدد السادس. حيفا: مدى الكرمل.

[22] Shihade, Magid. Ibid.

[23] ابن داود، عبد النور. (2009). **المدخل الفلسفيّ للحداثة - تحليليّة نظام تمظهر العقل الغربيّ**. بيروت: الدار العربيّة للعلوم ناشرون. ص 168.

في أحسن الحالات، إحكام ضبطهم والسيطرة عليهم فضلًا عن الاشتغال على نفيهم من على خارطة الوجود كما هو الحال في الشرط الاستعماريّ.

في الحالة الدراسيّة التي بين أيدينا، يمكننا -بقليل من المشاهدة العينيّة أو حتّى المراجعة التاريخيّة لبعض الحوادث- ملاحظةُ أنّ البيئة الحاضنة للعنف في الوسط الفلسطينيّ في الداخل تغذّيه جهات رسميّة، شُرَطيّة أو مخابراتيّة، من خلال القيام بدور المتفرّج عند وقوع الاقتتال، والتقاعس عن أداء الدَّوْر المَنوط بجهاز الشرطة من تحقيق وملاحقة للمجرمين وجمع السلاح؛ حيث إنّ انتشار السلاح في المجتمع العربيّ دون حراك الشرطة لمنعه أو الحدّ منه أسهَمَ في تسهيل حدوث العنف والجريمة. فحسب الإحصائيّات المتوافرة، في السنوات 2010-2012 بلغ معدّل عدد أحداث إطلاق النار "غير القانونيّ" في العام الواحد 850 حادثة. والمتّهَم الوحيد هو الشرطة التي لو كانت معنيّة بتوفير الأمان لكان بمقدورها جمع هذا السلاح، لكن من الواضح أنّ الشرطة لن تُلقي بالًا ما دام ذلك السلاح موجَّهًا للاقتتال الداخليّ ولا يمسّ المجتمع اليهوديّ أو سيادة "الدولة".

وبحكم طبيعة "إسرائيل" كدولة استعماريّة، ينبني جهازها الشُّرَطيّ على أساس خدمة المجموعة المهيمنة، وهي بذلك تعمل على صعيدين: تحجيم وضبط المجموعات الإثنيّة الضعيفة مثل الشرقيّين والأثيوبيّين وغيرهم؛ ومن جهة أخرى إحكام السيطرة والخناق على "المواطنين" الفلسطينيّين بوصفهم مجموعة قوميّة تشكّل خطرًا دائمًا على كينونة الدولة.

علاوةً على تقاعس الشرطة في ملفّات التحقيق في جرائم القتل –وهو تقاعس يصعب فحصه عينيًّا إلّا من خلال إجراء دراسة معمّقة-، يمكننا تلمُّس دَوْر الشرطة الإسرائيليّة في تغذية العنف عند استحضار قضايا العنف ضدّ النساء ورحلتهنّ الشاقّة في التبليغ عند ضبّاط الشرطة الذين، في أغلب الأحيان، لا يوفّرون لهنّ الحماية المطلوبة، كما يتبيّن في أعمال نادرة شلهوب-كيفوركيان حول السياسات الحيويّة والجسد المستباح، وبخاصّة في دراستها التي تستشهد فيها بحالات عينيّة لنساء فلسطينيّات تعرّضن للاغتصاب وكيف كنّ ضحايا مرّتين؛ مرّة بفعل الاغتصاب ومرّة أخرى بفعل سطوة القانون والشرطة، فبدل أن يقوم الجهاز الشرطيّ والقضائيّ بدَوْره في إحقاق القانون الليراليّ الحديث الذي يرفع راية المساواة بين الرجل والمرأة، نجده على العكس من ذلك يعيد إنتاج المفاهيم الأبويّة التي تُدين المرأة في حالات الاغتصاب.[24]

والمفارقة هنا أنّ "المواطن" الفلسطينيّ يُضطرّ أن يطلب الحماية من جلّاده، في ما يثبت ذلك الجلّاد أنّ تقاعسه عن الأداء الشُّرَطيّ الذي يُفترض فيه توفير الأمن ليس من قبيل المصادفة؛ وذلك أنّ الإهمال تجاه الجرائم الداخليّة "غير السياسيّة" -بين الأقلّيّات عامّة والفلسطينيّين خاصّة- سياسة عامّة وممنهجة داخل المنظومة القانونيّة الإسرائيليّة.[25]

مزيد من مراكز الشرطة في البلدات العربيّة: ادّعاء مكافحة الجريمة

بعد أحداث أكتوبر عام 2000، وعملًا بتوصيات لجنة أور، افتُتِحت مراكز شُرَطيّة داخل البلدات العربيّة، وجرى العمل جزئيًّا على تشبيك العلاقات بين اللجان المحلّيّة وضبّاط الشرطة تحت المسمّى "Community policing".[26] ووَفق الأهداف المعلنة، فإنّ تلك الإجراءات تندرج ضمن "الإصلاحات" التي أوصت بها اللجنة بغية تحسين العلاقة بين "المواطنين" الفلسطينيّين والشرطة. ومع ذلك، لم تنجح الشرطة في تضليل الرأي العامّ الفلسطينيّ الذي فيه شيء من الإجماع على أنّ الممارسات الشرطيّة تلك لا تعدو كونها سياسات دمج مشروط في إطار مشروع "الأَسْرلة". ومن قبيل المفارقة أنّ الفترة الزمنيّة التي يُؤطَّر فيها تزايد العنف وانتشار السلاح في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل هي ذاتها الفترة التي شهدت تزايدًا في إقامة المراكز الشُّرَطيّة في وسط الجريمة.

إنّ مسألة افتتاح مراكز الشرطة في البلدات العربيّة ما زالت حيويّة، والجدل حولها لا زال قائمًا. في العام الماضي، صرّح المفتّش العامّ للشرطة الإسرائيليّة "روني ألشيخ" أنّ "الشرطة ستجنّد بشكل مكثّف مواطنين عربًا لصفوفها، وأنّها ستعمّق تعاونها مع المجتمع العربيّ".[27] وفي وقت لاحق، أعلن عن نيّة الشرطة افتتاح مزيد من المراكز الشُّرَطيّة داخل البلدات العربيّة، وهو ما خلق جدلًا واسعًا

[24] Shalhoub- Kevorkian, Nadera. (2011). It is up to her: Rape and the Re-victimization of Palestinian women in multiple legal system. **Journal of the center for the critical analysis of social difference at Columbia University, Vol 1**, PP 34
[25] Hasisi, Badi. Ibid. p 1125
[26] Ben-Porat, Guy & Shlomo Mizrahi. Ibid. p8
[27] عبدالفتاح، توفيق. (2016، 26 شباط). خطة حكومية لتجنيد العرب للشرطة الإسرائيلية. **عرب 48**. مستقاة بتاريخ (30/01/2017).

بين الفلسطينيّين؛ إذ تفاوتت الآراء بين مؤيّد لنشر الشرطة في البلدات العربيّة على اعتبار أنّه الحلّ الوحيد أمامهم، وبين مُعارض لنشر مزيد من مراكز الشرطة. والأمر يعود لسببين: أوّلهما أنّ المشكلة في انتشار الجريمة ليس له علاقة بوجود نقص في التواجد الشُّرَطيّ، بل برغبة الشرطة والسياسات القائمة ضدّ المواطنين الفلسطينيّين. وثانيهما، الفئة المعارِضة للحملة على دراية كافية بنوايا الشرطة الحقيقيّة والتي هي بعيدة كلّ البعد عن ضبط الجريمة ومكافحتها.

في جلسة صحفيّة بين رؤساء البلديّات والسلطات المحلّيّة حول قضيّة العنف وفوضى السلاح في المجتمع العربيّ، قال رئيس بلديّة سخنين ورئيس اللجنة القطْريّة لرؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة مازن غنايم: "لا يُعقل أنّنا إذا لم نكنّ الاحترام المتبادل ولم نحصّن ذاتنا اجتماعيًّا، لا يعقل أن يعلّمني الشرطيّ القادم من نهاريّا أو نتانيا عاداتي وتقاليدي ويقول لي كيف يجب أن يتصرّف أبناء البلد الواحد تجاه بعضهم البعض وأن يحافظوا على أمن وسلامة بعضهم البعض... فأنا بشكل شخصيّ واضح وصريح أؤكّد أنّنا في سخنين لسنا بحاجة لمركز شرطة ولن يكون هناك مركز كهذا. لا شرطة جماهيريّة ولا شرطة عاديّة".[28]

لو لم يكن هناك شعور بالتهديد والخطر من جهة القانون والشرطة، لَما كان غنايم أفصح عن ضرورة أن يشكّل المجتمع العربيّ نسيجًا يحمي به نفسه من القانون لا بالقانون. وذلك أنّ إقامة مزيد من مراكز الشرطة ينطوي على تشديد المراقبة على "المواطنين" العرب وتسهيل تطبيق قرارات هدم البيوت، بالإضافة إلى إدماج الفلسطينيّين في سلك الشرطة كنوع من ضبطهم ومحو هُويّتهم، فيصبحون في سياق ممارسة العنف القانونيّ الفاعلين والمفعولَ بهم، وهو ما كشف عنه بوضوح عضوُ اللجنة الشعبيّة في كفر كنّا منصور دهامشة:

"إنّ موقفنا المُعارض لإقامة محطّات شرطة في كفر كنّا جاء بعد الإعلان عن نيّة المجلس المحلّيّ إعطاء قطعة أرض في كفر كنّا لإقامة مركز شرطة عليه. ونذكّر أنّ اغتيال الشهداء خير الدين حمدان ومحمّد خمايسي ومحمّد خطيب ومحسن طه وصبري حمدان من كفر كنّا لوحدها وآخرين على أيدي الشرطة وبرصاصها هو دليل قاطع على توجُّه الشرطة وتعامُلها معنا. حكومة نتنياهو تريد فرض الحكم العسكريّ على شعبنا من خلال مراكز الشرطة، وهدفها هو هدم البيوت وتجنيد شبابنا ومحاولة تدجينهم... هذه الشرطة ذاتها تتغاضى عن جرائم القتل حين تكون في المجتمع العربيّ ويتمّ إغلاق الكثير من الملفّات دون تقديم لوائح اتّهام ضدّ أحد بينما لا تمرّ ساعات على كشفها في الشارع اليهوديّ".[29]

في سياق الردّ على الآراء المعارِضة لإقامة مراكز شرطة في البلدات العربيّة، قال رئيس مجلس كفر كنّا مجاهد عواودة: ""أتوجّه للمعارضين لإقامة مراكز شرطة، أعطونا البديل، هل لديهم أحد ليحفظ النظام؟ لا يمكن ولا يُعقل أنّنا نعيش داخل نظام ودولة، وهناك الكثير من الأسئلة والملاحظات والأخطاء القاتلة... الوضع يتطلّب حسمًا، هل هناك تغيير سياسيّ للشرطة؟ وهنا يجب أن يكون دور للسياسيّين في ذلك. فلكلّ شيء ميزات وأحيانًا نكون مضطرّين للاختيار بين مُرّ وأَمَرّ... فالأَمَرّ هو سيطرة العنف على الوسط العربيّ وزيادة هذه الخطورة. 50٪ ممّن يحملون السلاح غير المرخَّص اشترَوْا هذا السلاح لاستعماله في العنف والآخرون الذين اشتروه لا يمكن أن يرتكبوا أيّ عنف وإنّما لحماية أنفسهم بسبب انعدام الإجابات من الشرطة تجاه العنف المستشري في الوسط العربيّ. وأنا كرئيس مجلس محلّيّ اخترت المُرّ لتحسين وتعديل مرارته حتّى يصلح هذا الجهاز ويصبح جهازًا في خدمة الجمهور".[30]

الشرطة هنا تقوم بدورها في سياقين متداخلين؛ فهي تمثّل بالدرجة الأولى جهازًا استعماريًّا.[31] وعلى نحو غير مفصول، تقوم بدَوْرها كجهاز سلطويّ يمثّل أداة من أدوات الضبط في الدولة الحديثة والتي تدأب على فَرْدَنة المجتمع وإحكام الرقابة على المجموعات بعد تفكيكها إلى أفراد بآليّات حديثة غير مباشرة. ولأنّ السلطة الحديثة تطلب من الأفراد الاستجابة بكلّ طواعية لإجراءات الرقابة والفحص، وَفق المنطق نفسه، يجري العمل على إقامة مراكز شرطة في البلدات العربيّة من أجل تجنيد الفلسطينيّين كأفراد داخل جهاز الشرطة بوصفه جهة "القانون والعدالة" ابتغاء تفتيت الرابطة الجماعيّة واختراق المجتمع.

[28] جاء ذلك خلال جلسة عقدها مركز أمان عام 2016 تحت العنوان: "العنف وفوضى السلاح في المجتمع العربيّ". مركز أمان. مستقاة بتاريخ (30/01/2017).
[29] المصدر السابق.
[30] المصدر السابق.
[31] Wolf, Patrick. (2006). Settler colonialism and the elimination**. Journal of Genocide Research. 8(4)**. 387–40

خاتمة

لا يمكن تناول ظاهرة العنف في الوسط الفلسطينيّ في الداخل بالبحث والتحليل بمعزل عن المنظومة السياسيّة الاستعماريّة التي تُمارَس ضدّهم متمثّلةً بالشرطة والقانون. وقد بيّنّا أنّ تلك المنظومة هي العامل الأساسيّ في تغذية الظاهرة. وهذا بالضرورة لا يعني عدم وجود عوامل أخرى من قَبيل العوامل الذاتيّة والاجتماعيّة والنفسيّة والقِيَميّة، إلّا أنّ الورقة تنظر إلى الظاهرة في إطارها الأوسع من حيث كونه مشتملًا على كلّ الجوانب. تقترح هذه الورقة تعزيز المناعة الوطنيّة والاجتماعيّة والسياسيّة الداخليّة للمجتمع الفلسطينيّ عبْر إعادة تنظيم المجتمع على أساس قوميّ وتعزيز مؤسّساته الوطنيّة في الصعُد كافّة. تسهم هذه العمليّة في محاصرة العوامل الذاتيّة للعنف، وذلك في سبيل بناء أرضيّة مجتمعيّة لمواجهة عنف الشرطة بالمفهوم الواسع للكلمة.